ذلك مذهب الناظم كما علمت الا ان يقال مراده
ان هذا الفاعل على اعتبار التمام تمت به الفائدة
واغنى عن اعتبار منصوبها وجعلها ناقصة
ولا يخفى ما فيه من البعد وعلى القول بالتمام
يكون معناها قرب قوله وبحق يزوجه
اخر اورد على هذا المذهب انه يلزم عليه
التباس اسم عسى بفاعل الفعل بعدها وقد
منعوا في باب المبتدا تقديم الخبر الفعلي
الرافع لضمير المبتدا خوفا من التباس المبتدا
بالفاعل ومقتضاه امتناع ما ذكر من التجويز
واجيب بان اللبس هنا لا محذور فيه لانه
لا يخرج الجملة عن كونها فعلية بخلافه
هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى
الفعلية قوله ان يكون الاسم الظاهر
مرفوعا بعسى قال سم هل يجوز ذلك الوجه
اذا لم يقترن الفعل بان نحو عسى يقوم زيد
الظاهر جوازه اذ لا فرق تامل قوله بتانيث
تطلع وتذكيره اي لانه اسند الى ظاهر
مجازي التانيث وسياتي في باب الفاعل
جواز الامرين حينئذ قوله بتانيث تطلع
فقط اي لانه اسند الى ضمير متصل فيجب

تانيثه

تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر
كما سياتي بيانه هناك قوله اذا اسم قبلها
قد ذكرا اي لفظا كما مثل او رتبة كقولك عسى ان
يقوم زيد اذ يجوز جعل زيد مبتدا موخرا
فيجوز في عسى الوجهان رفعها المضمر و
تجريدها عنه الا انه يلزم عليه التباس
المبتدا بالفاعل وقد تحرزوا عنه كما علمت
قوله هذه اي تجريد عسى من الضمير و
جعلها مسندة الى ان يفعل لغة الحجاز وبها
جا التنزيل قال تعالى لا يسخر قوم من قوم
عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نسا من نسا
عسى ان يكن خيرا منهن قوله يجب فيه
الاضمار قال بعض المحققين ان كان ذلك لعدم
سماع غيره فذاك والا فما المانع من ان يقال
الزيدان حري ان يكتبا بالاسناد لان يفعل
قوله اختلف فيما يتصل بعسى الخ اعلم
ان حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون
الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام
العرب ومن العرب من ياتي به بصورة المنصوب
المتصل كساني وعساك وعساه وهو محل
الخلاف قوله في موضع نصب اي اسما هـ

Copyright © King Saud University